

خاتمة

وبعد :

فقد كانت هذه دراسة عرضت فيها لبناء الجملة عند ابن هشام وقد توخيت فيها الحرص على أن تكون عرضا أميناً ووافياً لما أبداه ابن هشام من آراء ووجهات نظر في دراسته الرائدة للجملة .

وقد أبرزت في هذه الدراسة ما كان لابن هشام من سبق في مجال تحليل الجملة . . . حتى نستطيع أن نزعم أنه قد كان لابن هشام منهجاً يكاد يكون متكاملًا في تحليل الجملة .

هذا المنهج كان قوامه عددا من النقاط أهمها :

١ - مفهوم ابن هشام للجملة والكلام ، فقد وضع تعريفًا وافياً لكل منهما ، وبين أن الجملة عبارة عن الفعل وفاعله أو المبدأ وخبره ، أو ما كان بمنزلة لهما ، ولم يشترط فيهما الإفادة ، بعكس الكلام الذي اشترط فيه الإفادة فالكلام أخص من الجملة ، وكل كلام جملة ولا نعكس ، وهو بهذا المفهوم يكون قد خالف من سبقه من النحاة كابن جنى والزمخشري وابن يعيش الذين كانوا يسوون بين الكلام والجملة .

٢ - تقسيم ابن هشام للجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ، يعد تقسيماً جديداً ، إذ أن النجاة من قبله قد قالوا بأن الجملة أربعة أنواع هي الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية ، وهو ما فعله الزمخشري وغيره ، ورفض ابن هشام هذا التقسيم ولم يعتد بالجملة الشرطية ، إذ هما عند عبارة عن جملتين ، جملة الشرط وجملة الجزاء ، ربطت بينهما الأداة .

ويرى الباحث أنه أيضا يمكن أن تعد الجملة الظرفية أيضا من قبيل الجملة الفعلية إن قد رنا فعل استفراار محذوفا ، ويكون الظرف متعلقا به ، أو من قبيل الجملة الفعلية إن قد رنا أن الظرف متعلق بخبر محذوف والبتدا مؤخر . وعليه تكون الجملة نوعان فقط هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ونسقط منها الظرفية كما أسقط ابن هشام الجملة الشرطية .

وتقسيم ابن هشام السابق قائم على اعتبار الصدر ، فالجملة المصدرية باسم هي جملة اسمية ، والجملة المصدرية بفعل هي جملة فعلية ، والمصدرية بظرف أو جار ومجرور هي جملة ظرفية ، غير أن لابن هشام تقسيما آخر للجملة يقوم على اعتبار آخر هو الكلية والجزئية ، وعلى هذا الاعتبار فقد قسم الجملة إلى كبرى وصغرى وذات اعتبارين ، وعرف كلا منها . وهذا التقسيم يعد تقسيما جديدا لم يسبق إليه ابن هشام ، كما أنه يقسم الجملة الكبرى - بالنظر إلى تركيبها الداخلي - إلى جملة ذات وجه ، وجملة ذات وجهين .

٣ - عندما عرضت في الفصل الثاني لعناصر الجملة ، لاحظت اهتمام ابن هشام بالفعل كعنصر من أهم عناصر بناء الجملة الفعلية . ومن هنا فقد توصلت إلى أن الفعل هو محور الجملة الفعلية وأساس التركيب فيها ، حيث تتحدد بناء عليه صورة هذا التركيب ومداه ، وعليه فإن أنماط وصور الجملة الفعلية تختلف باختلاف طبيعة هذا الفعل ، كما قمت بالربط بين وجهة النظر هذه وطريقة تشومسكى في التحليل اللغوي والتي يطلق عليها :

Finite State grammar .

٤ - عندما عرضت للحديث عن موقع الجملة ، وجدت أن النحاة قد ساروا على طريقة واحدة في إعراب الجمل فقسوها إلى جمل لها محل وجمل لا محل لها من الإعراب ، وتابعهم ابن هشام في هذا التقسيم ، وقد رأيت أن أصوغ طريقة أخرى في تقسيم الجمل التي لها محل من الإعراب متبعا في ذلك أنواع الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم ، فقسمتها إلى جمل تقع في موقع الرفع ، وجمل

تقع فى موقع النصب وجمل تقع فى موقع الجر وجمل تقع فى موقع الجزم ، وكلها
جمل تقع فى موقع المفرد •

أما الجمل التى لا تقع فى موقع المفرد فهى الجمل التى لا محل لها مسن
الإعراب وقد جعلت للجمل التابعة قسما مستقلا ، سواء منها ما كان تابعا لمفرد
أو تابعا لجملة لها محل أو لا محل لها من الاعراب •

٥ - عند ما عرضت لتحليل الجملة عند ابن هشام ، حاولت إبراز أهم الأسس والمعايير
التي عول عليها ابن هشام وأبرزها فى هذا التحليل وأهمها :

- أ - صحة المعنى واستقامة الشكل •
- ب - رد التراكيب إلى أصولها المقدرة •
- ج - الضوابط الدقيقة التى تفرق بين الجمل التى تشغل الوظائف النحوية وتميز
بينها •
- د - أسس تعليمية •

وبعد :

فلعلنى أكون قد أسهمت بهذا البحث بوضع لبنة فى صرح لغتنا الخالدة ، لا أرجو
بها إلا وجه الله تعالى ، وعلى الله قصد السبيل •